

رقم القاعدة الصفحة

غش في المعاملات التجارية (تابع) :

- لحم . علم المتهم بفساد اللحم الذى يبيعه . استخلاصه من كونه جزاراً ٣٧٢ (٥١٢) ج ٦
يحترف الجزارة من زمن طويل ومن ذبحه الجمل الذى باع لحمه خارج السلخانة
في يوم ممنوع الذبح فيه . سائق .
- لحم . عبارة د اللحوم الطازجة ، الواردة في الأوامر العسكرية . القصد ٣٧٢ (٥١٢) ج ٦
منها . اللحوم الناتجة من الذبح وقت الاستهلاك أى المقصود تحديد استهلاكها .
- قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ القاضي ببطان إجراءات ٤٥٩ (٥٩٦) ج ٦
أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه .
مخالف للقانون . لا يجوز للمحاكم أن تقضي بناءً عليه .
- وزن . مجرد عرض بضاعة في السوق بعد بلها بالماء لزيادة وزنها . ١٦٨ (٢٣٥) ج ٦
شروع في الغش معاقب عليه . عدم تعيين مشتر بالذات . لا تأثير له .

(ف)

- فاعل أصلى (ر . أيضاً اشتراك . تزوير في أوراق رسمية . حكم » بيان
الواقعة » . ضرب من عصابة . قتل عمد . قوة الشيء المحكوم فيه .
مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . وصف التهمة) :
- الجرائم شخصية لا تعدى مسئوليتها فاعليها إلى الغير ممن لم يثبت ٢٦١ (٣٠٧) ج ١
اشتراكهم فيها بطريق من طرق الاشتراك القانونية . تاجر . معاقبه لأن
العامل الذى عنده باع بضاعة مغشوشة . لا يصح ما لم يثبت اشتراك هذا
التاجر معه فعلاً .
- تعدد المتهمين في ضرب أحدث الوفاة . اعتبارهم فاعلين أصليين ٣٠٣ (٣٧١) ج ٢
ولو كانت بعض الضربات لم تؤثر في القتل متى كانت الضربات التى نشأت عنها ٢٨٦ (٣٦٥) ج ٤
الوفاة أزيد من عدد الضاربين .
- تعدد المتهمين . اعتداء كل منهم بالضرب على المجنى عليه . مساهمة ضربة ٢٦٤ (٣١٨) ج ٤
كل منهم في الوفاة . مسئولية كل منهم عن الوفاة ولو كانت ضربته ليست

رقم القاعدة الصفحة

فاعل أصلى (تابع) :

بذاتها قاتلة . مسؤولة كل منهم عن جنابة القتل العمد متى كان قصد القتل ولو لم يكن بينه وبين زملائه اتفاق عليه .

اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليه وإصرارهم على ذلك . مساهمة كل منهم ٢٣٠ (٢٤٧) ج ٤
في مقارفة القتل بمباشرة عمداً عملاً من الأعمال المكونة له . كل منهم مرتكب لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار .

جريمة تتركب من جملة أفعال . كل من أتى فعلاً من هذه الأفعال ١٤٨ (١٩٨) ج ٣
فهو فاعل أصلى وإن لم يكن فى باقى الأفعال التى صدرت من غيره سوى ٣ (٣) ج ٤
مجرد شريك .

اتفاق شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة قتل . اعتداء كل ٢٠٠ (٣٨٣)
منهم على المجنى عليه تنفيذاً لما اتفقوا عليه . كل منهم فاعل أصلى لا شريك ٢٩١ (٥٦٣) ج ٥
ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل واحد عرف مرتكبه أو لم يعرف .

اتفاق شخصين فأكثر على ارتكاب جريمة قتل . اعتداء كل منهم ٢٦٧ (٣٤٢)
على المجنى عليه تنفيذاً للاتفاق . حصول الوفاة من فعل أحدهم . اعتبارهم ٤٠٦ (٥٤٠)
جميعاً فاعلين أصليين . ٥٩٥ (٧٣٠) ج ٦

اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . كل منهم مسؤول عن نتيجة ٣٩٢ (٥٣٠) ج ٦
الضرب الذى حصل سواء ما وقع منه أو من زملائه .

اتفاق المتهم مع آخر غير معلوم على قتل المجنى عليه . إطلاقهما ٤٤ (٦٥) ج ٦
الرصاص عليه . وفاته . كلاهما فاعل أصلى ولو كان الفعل الذى تسبب عنه القتل قد وقع من أحدهما دون الآخر .

إطلاق كل من المتهمين فى ذات الوقت وفى حضرة الآخر مقذوفاً نارياً ٣١ (٤٣)
على المجنى عليه بقصد قتله . اتفاقهما على ارتكاب جنابة قتله . وفاته من ٤٠ (٥٩) ج ٦
فعل أحدهما دون الآخر . كلاهما فاعل أصلى . معاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة
لمدة خمس عشرة سنة تطبيقاً للمادة ١٧ ع . لا مصلحة لهما من التمسك بأتهما
لم يكونا إلا شريكين .

رقم القاعدة الصفحة

فاعل أصلى (تابع) :

- تعدد المتهمين . قتل . الوقائع التي أوردتها الحكم لا تقطع بأن كل ٤٠ (٥٩) ج ٦
واحد منهم قد باشر بنفسه عملاً يمكن وصفه في القانون بأنه شروع في قتل .
وجوب اعتبار المتهمين شركاء لفاعل غير معين من بينهم . اعتبارهم فاعلين
أصليين . خطأ . متى يصح التمسك بهذا الخطأ لنقض الحكم ؟
- سرقة . قيام بعض المتهمين بتلهية أصحاب المنزل . دخول بعضهم المنزل ٣٣٢ (٦٠٣) ج ٥
واستيلاؤهم على المسروق . كلهم فاعلون .
- سرقة . اتفاق متهمين على سرقة سوار من المجنى عليها . سقوط السوار ٢٣١ (٣٠٧) ج ٦
من يدها . التقاط أحدهما إياه وتسليمه للآخر في مكان الحادث . كلاهما سارق .
- سرقة بإكراه . متهمون . لا يشترط لعددهم فاعلين أن يرتكب كل منهم ٦٠٩ (٧٤٧) ج ٦
فعل الإكراه وفعل الاختلاس . يكفي أن يرتكب أى الفعلين وأن تكون
السرقة متفقاً عليها بينهم جميعاً .
- سرقة بإكراه . عدة أشخاص . إمساك أحدهم بالمجنى عليه حتى تمكن ٣٣٩ (٤٤١) ج ٤
بعض منهم من نقل المسروقات والفرار بها . جميعهم فاعلون أصليون في السرقة
على أساس تكونها من أكثر من عمل واحد وأن كلا منهم مع علمه بها وبعمل
زملائه قام بتنفيذ عمل فيها .
- وقوف متهم يرقب الطريق بينما زملاؤه يجمعون القطن لسرقته . هو ٤٥ (٦٧) ج ٥
مثلهم فاعل أصلى .
- عاهة . اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . ضرب أحدهما إياه على ٢٣٤ (٤٢٧) ج ٥
ذراعه والآخر على رأسه . كلاهما فاعل في إحداث العاهة الناشئة عن
إحدى الضربتين .
- عمدة وابنه . تصويرها الحادثة موضوع البلاغ ونسبتها زوراً إلى المبلغ ٢٧٥ (٥٤١) ج ٥
ضده . كلاهما فاعل أصلى . اعتبار العمدة مجرد شريك بحجة أن مباشرته إرسال
البلاغ إلى المركز بعد أن قدمه إليه ابنه لم تكن إلا بحكم وظيفته . لا يصح .

رقم القاعدة الصفحة

فاعل أصلي (تابع) :

متهم يحرس باقي المتهمين وهم يتلفون زراعته . هو فاعل لا مجرد ٢٦٩ (٥٢٦) ج٥ شريك .

اعتبار المتهم وزميله المجهول فاعلين أصليين على أساس ما نقله الحكم عن ١٤٧ (١٩٧) ج٣ الكشف الطبي والصفة التشريحية من أن بالجنى عليه عدة جروح نارية أصابته من رش ثلاثة أعيرة وأن سبب الوفاة هو هبوط القلب من النزيف . لا وجه للاعتراض على ذلك ما دام الثابت أن كلا منهما قد أتى عملاً من الأعمال التي سببت النزيف فهبوط القلب وأحدثت الوفاة .

حكم في جريمة قتل عمد بدون سبق لإصرار . بيانه أن الموت كان نتيجة ٣٣٢ (٤٦٧) ج٢ فعل كل من المتهمين . اعتبار كل منهم فاعلاً أصلياً . في محله . الطعن في هذا الحكم بزعم أنه لم يبين ما هو مسند إلى كل من المتهمين على حدته من الأفعال التي جعلته مسؤولاً على انفراد عن جريمة القتل العمد . لا يصح ما دام الفعل الذي قارفه كل منهم على انفراد كان من شأنه أن يحدث الموت .

قتل عمد . تدخل المتهم في ارتكاب هذه الجريمة بإتيانه عملاً من الأعمال ٣٦٦ (٥٠٨) ج٦ المكونة لها . اعتبار المحكمة أنه هو المحدث للإصابات التي أدت إلى القتل . مسؤوليته عن هذه الجناية حق مع التسليم بأن الإصابات التي أحدثت القتل تدل على تعدد القائلين .

فعل فاضح (ر . هتك العرض وإفساد الأخلاق) .

فك الأختام - المواد ١٢٨ - ١٣١ ع = ١٤٧ - ١٥٠ :

الأختام التي يعاقب على كسرها . هي الأختام التي تضعها السلطة ١٥٤ (٢١٥) الحكومية عملاً بنص قانوني أو بأمر قضائي أو قياماً بما تراه هي واجباً عليها ١٧٨ (٢٣٦) ج٢ للمحافظة على الأماكن أو الأوراق أو الأمتعة . لا يجوز لإنسان المساس بها حق لو كان يزعم أن لا حق للسلطة الحكومية في وضعها . العقاب هو على كسر الأختام ذاتها . كل طريقة أخرى غير الكسر أو غير العبث بالأختام ذاتها يتوصل بها إلى النفوذ إلى داخل المكان ، لا عقاب عليها بمقتضى المادة ١٢٨ ع .